

هل تساهم الصيرفة الإسلامية في النمو الإقتصادي؟ -دراسة لعينة من الدول-

DOES ISLAMIC BANKING CONTRIBUTE TO ECONOMIC GROWTH? A STUDY OF A SAMPLE OF COUNTRIES

محمد موساوي¹، سمية زيرار²، مريم حاج عبد القادر³

Mohammed MOUSSAOUI¹, Somia ZIRAR², Meriyem HADJ ABDELKADER³

¹ جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، moussaoui_economie@yahoo.fr

² جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)، zirar_somaya@yahoo.fr

³ جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)، hadjabdelkader3@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/16 تاريخ القبول: 2021/06/20 تاريخ النشر: 2021/06/26

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تقصي أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي و طبيعة العلاقة بينهما مجموعة من الدول خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 إلى غاية 2018 على أساس بيانات ربعية وذلك باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، بينما هناك أثر ايجابي للاستثمار المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي، أما سعر الصرف الحقيقي فيؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. وأظهرت نتائج اختبارات السببية لجرانجر أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تنجده من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي الاسلامي، النمو الاقتصادي، بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، اختبارات السببية لجرانجر.

تصنيفات JEL : G21, G24, F43, C33

Abstract:

The study aimed to investigate the impact of Islamic banking finance on economic growth and the nature of the relationship between them for a group of countries during the period from 2014 to 2018 on the basis of quarterly data, using the method of segmental time series data (Panel data) The results of the study indicated that Islamic banking finance negatively affects economic growth in the countries under study, while there is a positive effect of Islamic banking investment on economic growth, and the real exchange rate negatively affects economic growth. The results of Granger's causality tests showed that there is a one-way causal relationship moving from Islamic banking finance to economic growth.

Key words: Islamic Banking Finance, Economic Growth, Time Series Sectional Data, Granger's causality tests

JEL Classification Codes: G21, G24, F43, C33

المؤلف المرسل: سمية زرار، الإيميل: zirar_somaya@yahoo.fr

1. مقدمة:

يعتبر النمو الاقتصادي من أبرز أهداف السياسة الاقتصادية الرئيسية في مختلف دول العالم و يحتل هذا الهدف مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية للدول، حيث أن الحفاظ على معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي يعتبر الهدف الأسمى لجميع دول العالم. وتحقيق النمو الاقتصادي ليس بالأمر الهين إذ أن هناك متطلبات أساسية وشروط مسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل المطلوب، ومن بين أهم العناصر الأساسية توفر الموارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل المشاريع وتحقيق معدلات الزيادة المرجوة في الدخل والانتاج. ويتمثل التمويل في الحصول على الأموال واستخدامها بقصد تشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساسا في تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة، كما لا يغيب عن الأذهان الأهمية البالغة للجهاز المصرفي في اقتصاد أي بلد والدور الهام والفعال الذي يقوم به في مجال تعبئة موارد المجتمع ودفعها في سبيل تحقيق الأهداف التنموية التي يصبوا إليها، فتوفير الأموال في أي اقتصاد يدير عجلة الاستثمارات ويؤمن تشغيل الأيدي العاملة ويزيد من طاقة الانتاج بشكل عام.

يرى (1934) Schumpeter بأن القطاع المصرفي يسهل الابتكار التكنولوجي من خلال دوره كوسيط، و أكد على الكفاءة في تخصيص المدخرات من خلال تحديد وتمويل رواد الأعمال وكذلك تنفيذ عمليات الإنتاج المبتكرة التي تعتبر الأدوات الرئيسية لتحقيق أداء اقتصادي حقيقي وبالتالي نمو الاقتصاد. واتفق (1967) Shaw و (1973) McKinnon أيضا على حقيقة أن التنمية المالية تعزز النمو الاقتصادي من خلال زيادة المدخرات والتخصيص الفعال واستثمار الموارد المالية. أما (1996) Levine فيرى بأن الوسطاء الماليين يلعبون دورا هاما في معظم الاقتصاديات وأشار أيضا إلى أن كفاءة الوسطاء الماليين قد يؤثر أيضا على النمو الاقتصادي. ووفقا لـ (2013) Adedipe و Salami و Adekunle يعزز النظام المالي المتطور الاستثمار من خلال تحديد وتمويل فرص عمل جيدة، وتعبئة المدخرات، وتشجيع التجارة، والتحوط وتنويع المخاطر، فضلا عن تسهيل تبادل السلع والخدمات، كل هذا يؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد، وتراكم رأس المال المادي والبشري، وتطور تكنولوجي أسرع، مما يؤدي بدوره إلى النمو الاقتصادي.

يعد القطاع المصرفي الإسلامي واحدا من أسرع القطاعات نموا في القطاع المصرفي العالمي وذلك نتيجة لخصائصه المميزة، وقد زادت أهميته مؤخرا خاصة بعد صموده أمام الأزمة العالمية لسنة 2008 بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، فالعديد من المصارف الإسلامية تفتح أبوابها في مختلف دول العالم، فعلى الرغم من الفترة الزمنية التي لا تعتبر طويلة نسبيا في إطلاق المصارف الإسلامية إلا أن هذا القطاع تمكن من تحقيق قفزات كبيرة في فرض نفسه في التداول أمام القطاع المصرفي التقليدي، وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المصارف التقليدية في مختلف دول العالم قامت بفتح نوافذ تقدم منتجات تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية كما تحولت العديد منها إلى مصارف إسلامية كاملة. حسب إحصائيات 2013 كان يوجد أكثر من 500 مصرف إسلامي في 60 دولة بتمويل يقدر بتريليون و200 مليار دولار ، فضلا عن ذلك كان أكثر من 300 بنك تقليدي يقدم المنتجات المالية الإسلامية بأكثر من 300 مليار دولار، وفي عام 2017 أجرت مجلة The Banker مسح سنوي بخصوص التمويل الإسلامي حول العالم حيث توصلت إلى أن الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ارتفعت من 386 مليار دولار عام 2006 إلى 1509 مليار دولار عام 2017 بمعدل نمو سنوي مركب قدره 12.04%، وبلغت 1754 مليار دولار في نهاية سنة 2018، وهذا يشير إلى أهمية العمل المصرفي الإسلامي الذي ينمو بشكل ثابت وبمعدلات تزيد عن ضعف معدلات نمو البنوك

التقليدية. فمن أهم مؤشرات تطور الجهاز المصرفي هو مدى انتشار المصارف وفروعها، حسب احصائيات 2019 تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على 45.4% من اجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في جميع أنحاء العالم، تليها دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا بحصة قدرها 25.9%، بينما تشكل حصة دول جنوب شرق آسيا 23.5% من اجمالي الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي يمكن القول أنه كلما كان الجهاز المصرفي متفقا مع معتقدات الشعوب وتطلعاتهم كلما كانت استجابتهم له أكثر وبالتالي تكون فعالية هذا الجهاز في دفع عجلة النمو الاقتصادي كبيرة.

ونظرا لأهمية القطاع المصرفي الإسلامي في مختلف دول العالم والدور الذي يلعبه في تحفيز النمو الاقتصادي، تحاول هذه الدراسة الاجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة؟

- **فرضية الدراسة:** بهدف الاجابة على الإشكالية المطروحة تقترح الدراسة الفرضية التالية:

التمويل المصرفي الإسلامي لا يدعم النمو الاقتصادي. لدى الدول محل الدراسة.

- **أهمية الدراسة:**

يعتبر تطور القطاع المالي والمصرفي من أهم مظاهر التقدم الاقتصادي، فسياسات تنمية القطاع المصرفي من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، حيث أن المصارف تؤدي دورا هاما للغاية في التنمية الاقتصادية والنمو في أي دولة باعتبارها عنصرا هاما من عناصر النظام المالي فهي تقوم بتوجيه الموارد من الوحدات الاقتصادية التي لها فائض إلى الوحدات الاقتصادية التي لها عجز، ويشير جزء كبير من الدراسات عن النمو إلى أن تنمية القطاع المصرفي ينبغي أن تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وعادة ما تعمل الخدمات المالية من خلال تعبئة الموارد بكفاءة وتوسيع الائتمان إلى زيادة مستوى الاستثمار وكفاءة تراكم رأس المال.

- **أهداف الدراسة:**

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- ابراز التطورات التي عرفها القطاع المصرفي الإسلامي في الدول محل الدراسة.

- اختبار العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي.

– الدراسات السابقة

دراسة لـ Mifrahi & Tohirin (2020) بعنوان HOW DOES ISLAMIC BANKING SUPPORT ECONOMIC GROWTH? هدفت إلى دراسة تأثير تمويل البنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي لثماني (8) دول خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2015 وذلك بالاعتماد على المتغيرات النمو الاقتصادي، التمويل المصرفي الإسلامي، الاستثمار، الاستهلاك، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، الحصة السوقية، سعر الصرف، وباستخدام بيانات البانل توصلت الدراسة إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي لا يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي، غير أن له تأثير إيجابي غير مباشر على النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار والاستهلاك، أما الحصة السوقية لأصول البنوك الإسلامية لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي بحيث أنه كلما زاد هيمنة البنوك الإسلامية على النظام المالي، كان التأثير أفضل على النمو الاقتصادي. (Mifrahi & Tohirin, 2020)

دراسة لـ Mensi et all (2020) بعنوان Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth : evidence from panel smooth transition models هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة غير الخطية بين تطور الصيرفة الإسلامية ومتغيرات الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي لـ 16 دولة إسلامية، 11 دولة من منطقة MENA و05 دول خارج منطقة MENA خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2014 وذلك بالاعتماد على نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي، قروض البنوك الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي. وباستخدام panel smooth transition models توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية غير خطية بين تطوير الصيرفة الإسلامية والنمو الاقتصادي. (Mensi, Hammoudeh, Tiwari, & Al-Yahyaee, 2020)

دراسة لـ Nawaz et al (2019) بعنوان Beyond finance: Impact of Islamic finance on economic growth in Pakistan هدفت إلى البحث في العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي لباكستان خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 و2013 وذلك بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي الاستثمار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الأصول الإسلامية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، أي أن النظام المالي الإسلامي الذي يعمل بشكل جيد يعزز النمو الاقتصادي، وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التمويل الإسلامي إلى النمو الاقتصادي. (Nawaz, Abrar, Salman, & Bukhari, 2019)

دراسة لـ N.Isik (2018) بعنوان Growth, Islamic Banking and Schumpeterian

Vision: An Empirical Evidence from the Gulf Arab States هدفت الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين الأعمال المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي والابتكار لـ 5 دول من الخليج العربي في الفترة الممتدة ما بين 2001 و2015 حيث اعتمدت الدراسة على إجمالي الناتج المحلي للفرد، ونسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص في المصارف الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد طلبات براءات الاختراع، توصلت الدراسة إلى أن الأعمال المصرفية الإسلامية تؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة وهذا ما يدعم نظرية العرض القائد، كما أن للابتكارات علاقة ايجابية وهامة مع النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة. (IŞIK, 2018)

2. تطور القطاع المصرفي الإسلامي للدول محل الدراسة:

2.1. إندونيسيا

بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية في إندونيسيا عام 1992 مع إنشاء أول بنك إسلامي في جاكرتا وهو بنك معاملات إندونيسيا، وبقي البنك الإسلامي الوحيد حتى الأزمة المالية 1997، وكجزء من برنامج إعادة هيكلة البنوك لحكومة إندونيسيا تم دمج أربعة بنوك مملوكة للدولة في بنك واحد وهو P.T Bank Mandiri. في عام 2010 أصبح هناك 10 بنوك إسلامية مع 1113 فرع و23 نافذة إسلامية في بنوك تقليدية مع 251 فرع، كما ارتفع إجمالي عدد البنوك الريفية الإسلامية بشكل كبير من 105 عام 2006 إلى 146 في جويلية 2010 (Abduh & Azmi, 2012, p. 38). وفي عام 2012 أصبح هناك 1640 فرع للبنوك الإسلامية تنتشر في أنحاء البلاد، هذا التطور السريع هو نتيجة لاستراتيجيات الحكومة من خلال مخطط التنمية للمصارف الإسلامية في إندونيسيا الصادر عن البنك المركزي للخدمات المصرفية الإسلامية، في 01 سبتمبر 2016 تم تحويل النافذة الإسلامية (Bank Aceh's Islamic window) إلى بنك إسلامي كامل، خلال الربع الثاني من عام 2018 بلغ عدد المصارف الإسلامية في إندونيسيا 13 مصرف

إسلامي بإجمالي تمويل قدره 189.676,9 بليون روبية إندونيسية، كما بلغ عدد النوافذ الإسلامية خلال نفس الفترة 21 نافذة إسلامية بإجمالي تمويل قدره 105.344,1 بليون روبية إندونيسية.

2.2 ماليزيا

ترجع البدايات الأولى لتجربة المصارف الإسلامية في ماليزيا إلى سنة 1963 وذلك بتكوين مؤسسة صندوق الحج " تابونغ حاجي " التي شهدت تطورات تشريعية ومؤسسية كبيرة، حيث نجح الصندوق في جمع مدخرات الحجاج الماليزيين وتوظيفها في خدمة الاقتصاد الماليزي وتوفير خدمات الحجيج بعيدا عن شبهات الربا. في سنة 1983 تم صدور قانون المصارف الإسلامية والذي أعطى الصلاحية لبنك نيغارا الإشراف على المصارف الإسلامية وتنظيمها، كما تم إنشاء أول مصرف إسلامي مستقل في 01 جويلية 1983 تحت اسم " بنك اسلام ماليزيا". أدى تطور النظام المالي الإسلامي وتزايد الاهتمام من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي لإطلاق برنامج سنة 2006 لجعل ماليزيا مركز إسلامي مالي دولي (MIFC) (زرغلامي و شريط، 2018، صفحة 122). خلال الربع الثاني من عام 2018 بلغ عدد المصارف الإسلامية في ماليزيا 16 مصرف إسلامي بإجمالي تمويل قدره 503.754,8 مليون رينغت ماليزي، كما بلغ عدد النوافذ الإسلامية خلال نفس الفترة 10 نوافذ إسلامية بإجمالي تمويل قدره 7905,6 مليون رينغت ماليزي.

2.3 بروناي دار السلام

بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية في بروناي دار السلام في بداية التسعينات من القرن الماضي، وذلك مع افتتاح أول مصرف إسلامي في 23 سبتمبر 1991 Tabung Amanah Islam Brunei (TAIB)، ويتركز TAIB بشكل رئيسي على الشريحة المحرومة من السكان. في جويلية 2005 أعلنت وزارة المالية أنها وافقت على الاقتراح الخاص باندماج البنك الإسلامي في بروناي (IBB) والبنك الإسلامي للتنمية في بروناي (IDBB)، في 10 سبتمبر 2005 تم تأسيس بنك اسلام بروناي دار السلام (BIBD) باندماج البنكين IBB و IDBB، وفي 3 جويلية 2006 أصبح BIBD بنكا اسلاميا كاملا يعمل بكامل طاقاته. (Bashir, 2013, pp. 39-40) منذ ذلك التاريخ إلى غاية الربع الثاني من سنة 2018 بنك Tabung Amanah Islam Brunei (TAIB) وبنك اسلام بروناي دار السلام (BIBD) هي البنوك الوحيدة التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية في بروناي.

2. 4. نيجيريا

بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية في نيجيريا عام 1991 مع اصدار قوانين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (BOFIA) اصلاحات تتعلق بالنظام المصرفي والتي حلت محل القوانين المصرفية لعام 1969، حيث دعا إلى مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والذي يعتبر المبدأ الأساسي للمصارف الإسلامية. بلغ عدد المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية سنة 2015 في نيجيريا أربع (4) مؤسسات (COMCEC, 2015, pp. 6-7)، تعرف الصيرفة الإسلامية في نيجيريا تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث أن إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية خلال الربع الأول من سنة 2013 بلغ 10.347.573,7 ألف نيرة نيجيرية ليرتفع إلى الضعف خلال الربع الأول من سنة 2015 حيث قدر بـ 21.048.998,9 ألف نيرة نيجيرية، كما قدر بـ 40.299.526,6 ألف نيرة نيجيرية خلال الربع الأول من سنة 2018.

2. 5. تركيا

وفقا لبيانات جمعية البنوك المشاركة التركية ارتفع إجمالي أصول البنوك الإسلامية في تركيا من 10 مليون ليرة تركية في عام 2005 إلى 120 مليون ليرة تركية في عام 2015، بالإضافة إلى ذلك تجاوز إجمالي قروض هذه البنوك 77 مليون ليرة تركية في عام 2015 في حين بلغت 7 مليون ليرة تركية في 2005، من ناحية أخرى تمتلك البنوك الإسلامية 5٪ فقط من إجمالي القطاع المصرفي في تركيا. (Yüksel & Canöz, 2017, p. 94) أحد التطورات الهامة في تركيا مؤخرا كان دخول بنكين حكوميين إلى القطاع المصرفي الإسلامي حيث أسس مصرفان حكوميان Ziraat Bankasi سنة 2015 و Vakiflar Bankasi سنة 2016 شركات مصرفية إسلامية تابعة لهما. (Yanikkaya & Uğur Pabuçcu, 2017, p. 50)

2. 6. المملكة العربية السعودية

وفقا لإحصائيات مؤسسة النقد العربي السعودي بلغ إجمالي عدد فروع البنوك عام 2015 في السعودية 1976 فرع، من بين كل هذه البنوك يمتلك الراجحي أعلى عدد من فروع البنوك 525 فرع، كما ارتفع عدد فروع بنك البلاد من 40 فرع سنة 2006 إلى 120 فرع سنة 2015، أما بنك الجزيرة فبلغ عدد فروعه 23 فرع سنة 2006 وارتفع إلى 76 فرع سنة 2015، أما بالنسبة لبنك الإنماء فوصل عدد فروعه إلى

69 فرع سنة 2015. خلال الربع الثاني من عام 2018 بقي عدد المصارف الإسلامية في السعودية 04 مصارف بإجمالي تمويل قدره 411.120,8 مليون ريال سعودي، كما بلغ عدد النوافذ الإسلامية خلال نفس الفترة 08 نوافذ إسلامية بإجمالي تمويل قدره 709.268,3 مليون ريال سعودي.

2. 7. سلطنة عمان:

تعتبر عُمان آخر دولة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) التي طبقت التمويل الإسلامي، حيث بدأ العمل المصرفي الإسلامي بعُمان سنة 2011، وفي سنة 2018 بلغ عدد المصارف الإسلامية في عُمان مصرفين كاملين "بنك نزوى" و"بنك العز" أما عدد النوافذ الإسلامية فبلغ ست (6) نوافذ وهي: ميثاق التابع ل (بنك مسقط)، المزن التابع ل (البنك الوطني العماني)، الهلال التابع ل (البنك الأهلي)، ميسرة التابع ل (بنك ظفار)، اليسر التابع ل (بنك عمان العربي)، صحار الإسلامي التابع ل (بنك صحار).

3. دراسة قياسية للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة خلال الفترة (Q1:2014 – Q2:2018):

لتوضيح طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2014 والربع الثاني لسنة 2018، تم الاعتماد على الدراسة القياسية باستخدام بيانات البانل لاختبار فرضيات الدراسة.

1.3 وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة والنموذج القياسي المستخدم:

استنادا على النظرية الاقتصادية الكلية وأدبيات النمو الاقتصادي ومحدداته وعلى الدراسات التجريبية السابقة التي درست طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي خاصة دراسة كل من Echchabi & Azouzi، Lawal and Imam (2016)، Mifrahi & Tohirin (2020)، (2015)، (2012) Abduh and Azmi، (2009) Furquani & Mulyany، وتم اختيار مزيج يتكون من أهم المتغيرات التي تساهم في تفسير وفهم موضوع الدراسة والتي تتمثل فيما يلي:

الجدول رقم 1: التعريف المختصر بالمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة.

اسم المتغير	رمز المتغير
-------------	-------------

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. يعبر عن النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة وهو المتغير التابع	RGDP
اجمالي تمويل المصارف الإسلامية الكاملة.	F
اجمالي استثمارات المصارف الإسلامية الكاملة.	INV
سعر الصرف الحقيقي.	Ex

بعد تحديد متغيرات الدراسة وبهدف اختبار الفرضيات ستأخذ الدراسة النموذج التالي:

$$RGDP = f (F, INV, EX)$$

و يمكن كتابة نموذج البانل على النحو التالي:

$$RGDP_{it} = \alpha_{it} + \beta_1 F_{it} + \beta_2 INV_{it} + \beta_3 EX_{it} + \epsilon_{it}$$

تمتد فترة الدراسة من الربع الأول لسنة 2014 إلى الربع الثاني لسنة 2018 (بيانات ربع سنوية)، أما عينة الدراسة فتتكون من سبع (7) دول وهي: اندونيسيا، ماليزيا، عمان، المملكة العربية السعودية، بروناي دار السلام، تركيا، نيجيريا. وقد تم اختيار الدول محل الدراسة على أساس مدى توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة خلال فترة الدراسة (ربع سنوية). تعتمد الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة، ويتوقف عدد المشاهدات (NT= N×T) على عدد الفصول (T= 18) وعدد الدول محل الدراسة (N= 7) وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل 126 مشاهدة.

2.3 خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج:

تطبق الدراسة منهجية التكامل المشترك لبيانات البانل، وذلك بهدف التعرف على مدى وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين التمويل الاسلامي والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، ويعتبر البدء باجراء اختبارات الوحدة لبيانات البانل Panel unit root tests أساسيا وذلك لمعرفة سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة وتحديد درجة التكامل فيما بينها، وبالتالي يمكن التحقق من مدى ملائمة تطبيق منهجية الدراسة عليها من عدمه، حيث تكون المنهجية ملائمة عندما تكون السلاسل غير مستقرة عند المستوى وانما مستقرة عند اجراء الفروق الاولى (خضير، 2018، صفحة 51)

من أجل فحص تأثير المتغير الخارجي (LF) ومتغيرات التحكم (LINV) و (LEX) على الناتج المحلي الاجمالي (LRGDP)، يجب أن تكون جميع السلاسل ثابتة في نموذج بيانات البانل المراد إنشاؤه. تختلف اختبارات جذر وحدة التي يتعين إجراؤها لهذا الغرض اعتمادا على ما إذا كان هناك ارتباط أو استقلال بين

البيانات عرضيا (Cross-sectional dependence or independence) لذلك أولا وقبل كل شيء يتم اختبار ما اذا كان هناك ارتباط بين المقاطع في النموذج.

3. 2. 1 اختبار استقلال البيانات عرضيا (Horizontal Cross-Section Dependence) (Test):

من أبرز اختبارات الاستقلال المقطعي بين البيانات نجد (Breusch-Pagan (1980)، Pesaran (2004) عن طريق حساب احصائية مضاعف لاغرانج LM ، وأيضاً اختبار Peasaran CD عن طريق حساب متوسط معامل الارتباط الزوجي. أظهرت نتائج الاختبار على متغيرات الدراسة ما يلي:

الجدول 2 : اختبار استقلال البيانات عرضيا.

المتغيرات	الاحصائيات				الاحتمالات
	Breusch-Pagan LM	Pesaran scaled LM	Bias-corrected scaled LM	Pesaran CD	
LRGDP	97.12	11.74	11.54	3.33	0.00
LF	105.89	13.09	12.89	5.17	0.00
LINV	90.58	10.73	10.53	5.20	0.00
LEX	137.39	17.95	17.75	6.02	0.00

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10 .

من الجدول (2) نلاحظ أن احتمال جميع اختبارات استقلال البيانات عرضيا هو صفر. ونظراً لأن البعد الزمني في بيانات البنائال المدروسة هو $T=18$ ولدينا 7 دول أي $N=7$ يمكننا القول أن T أكبر من N وفي هذه الحالة تعطي اختبارات كل من Breusch-Pagan LM و Pesaran CD أحسن النتائج، لذلك فيما يتعلق بكلا الاختبارين لا يمكننا رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود ارتباط بين المقاطع في النموذج وفي هذه الحالة تطبيق اختبارات جذر الوحدة للجيل الأول (Hadri ، Maddala and Wu 1999 ، 2000 ، Breitung 2000 ، Choi 2001 ، Levin et al 2002 ، Im et al 2003) على بيانات البنائال يكون غير مناسب ونلجأ لاستعمال اختبارات جذر الوحدة للجيل الثاني على بيانات البنائال (Bai 2004 ، and Ng 2001 ; 2004 ، Moon and Perron 2004 ، Pesaran 2007) (Hurlin & ValÈrie Mignony, 2006, p. 3)

3. 2. 2 اختبارات جذر الوحدة:

بعد اجراء اختبار استقلال البيانات عرضيا نستطيع تحديد نوع اختبارات جذر الوحدة (الجيل الأول أو الجيل الثاني) لبيانات البانل التي يمكن استعمالها لكي لا تكون النتائج مزيفة، وفي حالتنا يتم اختيار اختبارات جذر الوحدة للجيل الثاني وبالتحديد اختبار (2007) Pesaran .

الجدول 3: نتائج اختبار (2007) Pesaran لجذر الوحدة لبيانات البانل .

المتغيرات	التقدير بدون الاتجاه العام		التقدير بالاتجاه العام		النتيجة (القرار)
	احصائية CIPS	القيم الحرجة عند %5	احصائية CIPS	القيم الحرجة عند %5	
LRGDP	-1.76	-2.33	-1.90	-3.02	I(1)
DLRGDP	-2.90	-2.33	-3.29	-3.02	
LF	-1.76	-2.33	-2.44	-3.02	I(1)
DLF	-3.30	-2.33	-3.84	-3.02	
LINV	-2.25	-2.33	-2.98	-3.02	I(1)
DLINV	-3.39	-2.33	-3.30	-3.02	
LEX	0.10	-2.29	-0.90	-2.89	I(1)
DLEX	-2.79	-2.29	-2.89	-2.89	

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 16 .

D: تمثل سلسلة الفروق الاولى.

نلاحظ من خلال الجدول (3) أنه عند اجراء الاختبار على السلاسل الأصلية نجد أن احصائية CIPS المحسوبة أصغر من الجدولة عند مستوى معنوية %5 بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة وبالتالي فإننا لا نستطيع رفض الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة بالسلاسل المدروسة، بينما عند اجراء الاختبار على السلاسل بالفروق الاولى نلاحظ أن احصائية CIPS المحسوبة أصبحت أكبر من الجدولة عند مستوى معنوية %5 بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة وبالتالي سنقبل الفرضية البديلة التي تنص على استقرارية المتغيرات أي أن جميع سلاسل الدراسة مستقرة من الدرجة الاولى I(1) .

3. 2. 3 اختبار التكامل المتزامن ل Westerlund على بيانات البانل :

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية قيد الدراسة حيث وجدنا أنها متكاملة من نفس الدرجة أي الدرجة الاولى (الفرق الأول) يمكننا الانتقال إلى المرحلة الموالية من الدراسة القياسية وهي التحقق من

وجود تكامل مشترك، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وذلك بتطبيق اختبار التكامل المتزامن على متغيرات الدراسة، لهذا الغرض نستعمل الاختبار المطور لـ Westerlund للتكامل المتزامن لأن الاختبارات التي جاء بها كل من (1991) Johansen، (1987) Fisher، Engel and Granger و Pedroni تحوي العديد من العيوب كونها لا تسمح بالتعامل مع بيانات البانل عندما يكون هناك ارتباط عرضي بين مقاطع البيانات المدروسة (Horizontal Cross-Section Dependence).

الجدول 4: اختبار التكامل المتزامن لـ Westerlund

الاحصائية	القيمة	value-Z	P-value
Gt	-1.685	1.540	0.938
Ga	-5.321	2.123	0.983
Pt	-6.057	0.923	0.178
Pa	-6.961	0.201	0.580

المصدر: مخرجات برنامج Stata 16.

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع الاحتمالات بالنسبة للاحصائيات الأربعة لاختبار Westerlund أكبر من 5% وبالتالي لا يمكننا رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.

3.2.4 اختبار Hausman لتجانس البيانات:

أظهرت نتائج اختبار Hausman أن الاحتمال 0.75 أكبر بكثير من 5% أي أن احصائية 2.01 غير معنوية وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم تجانس البيانات وتقدير نموذج البانل للتأثيرات العشوائية.

الجدول 5: نتائج اختبار Hausman للتجانس.

الاحصائية	الاحتمال
2.01	0.75

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10.

3.3.3 تقدير نموذج البانل للتأثيرات الفردية العشوائية:

الجدول 6: نتائج تقدير نموذج البانل للتأثيرات الفردية العشوائية

Dependent Variable: LRGDP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Sample: 2014Q1 2018Q2
Periods included: 18

Cross-sections included: 7				
Total panel (balanced) observations: 126				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.446812	0.248947	9.828636	0.0000
LF	-0.056170	0.026068	-2.154801	0.0331
LINV	0.013620	0.007771	1.752727	0.0822
LEX	-0.551866	0.056892	-9.700153	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.634463	0.9958
Idiosyncratic random			0.041029	0.0042
Weighted Statistics				
R-squared	0.426483	Mean dependent var	0.026819	
Adjusted R-squared	0.412380	S.D. dependent var	0.058299	
S.E. of regression	0.044690	Sum squared resid	0.243658	
F-statistic	30.24080	Durbin-Watson stat	0.471728	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ أن جميع المتغيرات معنوية عند 5% و10%، ظهر معامل التمويل المصرفي الاسلامي LF -) (0.056) سالب ومعنوي ولكنه صغير جدا وبالتالي فإن للتمويل المصرفي الاسلامي أثر سلبي ضئيل على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للدول محل الدراسة وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية حيث يبقى الهدف من التمويل مهما كان نوعه المساهمة في زيادة الدخل المحقق في الاقتصاد، وهذا راجع إلى أن المصارف الإسلامية الكاملة لديها نسبة منخفضة للغاية في القطاع المصرفي للدول محل الدراسة مقارنة مع القطاع المصرفي التقليدي حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن متغير التمويل المصرفي الاسلامي (LF) لا يتضمن النوافذ الإسلامية، ويمكن ارجاع هذا أيضا إلى أن الصناعة المصرفية الإسلامية تعتبر حديثة نسبيا في الدول محل الدراسة.

ظهر معامل الاستثمار الاسلامي LINV (0.013) موجب ومعنوي عند 10%، أي أن للاستثمار الاسلامي تأثير ايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية حيث يزيد الاستثمار من القدرة الانتاجية للاقتصاد وبالتالي يسرع وتيرة النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة.

ظهر معامل سعر الصرف الحقيقي LEX (-0.55) هو أيضا سالب ومعنوي وبالتالي فإن سعر الصرف الحقيقي يؤثر سلبا على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهذا يتوافق مع العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال.

3. 4 اختبار السببية لجرانجر Granger :

كمرحلة أخيرة من هذه الدراسة، ولغرض تعزيز النتائج المتحصل عليها نعمد إلى تطبيق اختبار السببية على المتغيرات قيد الدراسة، هذا الاختبار يسمح لنا بتحديد أي متغير يسبب المتغير الآخر، أو بعبارة أخرى اختبار السببية تسمح لنا بمعرفة هل القيم الحالية لمتغير X تفسر وتمكن من التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير Y، ولهذا الغرض نستعمل اختبار السببية لجرانجر، فبعد تقدير نموذج VAR والحصول على عدد فجوات التأخير المثلى، قمنا بإجراء الاختبار والنتائج موضحة في الجدول (7).

الجدول 7 : اختبار السببية لجرانجر.

الفرضية العدمية	F-Statistic	الاحتمال .
التمويل الاسلامي لا يسبب النمو الاقتصادي	2.69240	0.0360
النمو الاقتصادي لا يسبب التمويل الاسلامي	0.82157	0.5148
الاستثمار الاسلامي لا يسبب النمو الاقتصادي	0.54991	0.6996
النمو الاقتصادي لا يسبب الاستثمار الاسلامي	2.42739	0.0536
سعر الصرف الحقيقي لا يسبب النمو الاقتصادي	3.78752	0.0068
النمو الاقتصادي لا يسبب سعر الصرف الحقيقي	0.97270	0.4266

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، ي كون الاحتمال 0.03 أصغر من 5% نلاحظ أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من التمويل المصرفي الاسلامي إلى النمو الاقتصادي وهذا يتوافق مع فرضية العرض القائد Supply-Leading ، ونلاحظ أيضا أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الاسلامي، وفي الأخير هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من سعر الصرف الحقيقي إلى النمو الاقتصادي وهذا ما يعزز النتائج المتوصل إليها سابقا.

4. الخاتمة:

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول، حيث تم التطرق إلى تطور كل من النظام المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي للدول محل الدراسة، وبعد اجراء الاختبارات اللازمة على متغيرات النموذج توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر بشكل سلبي ضئيل على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية حيث يبقى الهدف من التمويل مهما كان نوعه المساهمة في زيادة الدخل المحقق في الاقتصاد، وهذا راجع إلى أن المصارف الإسلامية الكاملة لديها نسبة منخفضة للغاية في القطاع المصرفي للدول محل الدراسة مقارنة مع القطاع المصرفي، ويمكن ارجاع هذا أيضا إلى أن الصناعة المصرفية الإسلامية تعتبر حديثة نسبيا في الدول محل الدراسة.

- الاستثمار الإسلامي يؤثر بشكل ايجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية حيث يزيد الاستثمار من القدرة الانتاجية للاقتصاد وبالتالي يسرع وتيرة النمو الاقتصادي للدول محل الدراسة.

- سعر الصرف الحقيقي يؤثر بشكل سلبي على نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهذا يتوافق مع العديد من الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال.

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي وهذا يتوافق مع فرضية العرض القائد Supply-Leading .

- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي إلى الاستثمار الإسلامي، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من سعر الصرف الحقيقي إلى النمو الاقتصادي

5. قائمة المراجع

علياء.نبيل خضير . (2018). تقدير تأثير استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على نمو الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 14 (18)، الصفحات 45-58.

- مريم زغلامي، و كمال شريط. (2018). التمويل المصرفي الإسلامي و أثره على الناتج المحلي الاجمالي الماليزي للفترة 2000-2016 -دراسة تحليلية قياسية-. مجلة الباحث الاقتصادي، 6(1)، الصفحات 112-133.

- Abduh, M., & Azmi, M. O. (2012). Islamic banking and economic growth: the Indonesian experience. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 5(1), pp. 35-47.
- Bashir, M. S. (2013). Analysis of Customer Satisfaction with the Islamic Banking Sector: Case of Brunei Darussalam. *Asian Journal of Business and Management Sciences*, 2(10), pp. 38-50.
- COMCEC. (2015). *ISLAMIC FINANCE INSTITUTIONALIZATION STRATEGY FOR THE GAMBIA, NIGERIA & SIERRA LEONE*. TÜRKİYE: COMCEC.
- Hurlin, C., & ValÈrie Mignony. (2006). Second Generation Panel Unit Root Tests. *halshs*, pp. 1-24.
- İŞIK, N. (2018). Growth, Islamic Banking and Schumpeterian Vision: An Empirical Evidence from the Gulf Arab States. *INTERNATIONAL JOURNAL OF ISLAMIC ECONOMICS AND FINANCE STUDIES*, 4(1), pp. 40-55.
- Mensi, W., Hammoudeh, S., Tiwari, A. K., & Al-Yahyaee, K. H. (2020). Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth : evidence from panel smooth transition models. *Economic Systems*, 44(1).
- Mifrahi, M. N., & Tohirin, A. (2020). HOW DOES ISLAMIC BANKING SUPPORT ECONOMIC GROWTH? *Jurnal EKonomi dan keuangan Islam*, 9(1), pp. 72-91.
- Nawaz, H., Abrar, M., Salman, A., & Bukhari, S. M. (2019). Beyond finance: Impact of Islamic finance on economic growth in Pakistan. *Economic Journal of Emerging Markets*, 11(1), pp. 08-18.
- Yanıkkaya, H., & Uğur Pabuçcu, Y. (2017). Causes and solutions for the stagnation of Islamic banking in Turkey. *ISRA International Journal of Islamic Finance*, 9(1), pp. 43-61.
- Yüksel, S., & Canöz, İ. (2017). Does Islamic Banking Contribute to Economic Growth and Industrial Development in Turkey? *Journal of Islamic Economics and Business*, 2(1), pp. 93-102.